

صندوق تنمية العراق

تقرير النتائج الفعلية بشأن المسحوبات

للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥

"جميع المبالغ بالدولار الأمريكي"

إلى الحكومة العراقية

إلى مجلس المشورة والمراقبة الدولي لصندوق تنمية العراق

لقد نفذنا الإجراءات المدرجة في الملحق أ التي وافقت عليها حكومة العراق ومجلس المشورة والمراقبة الدولي لصندوق تنمية العراق لغرض دعمكم في تقييم توافق هذا الصندوق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمرقم ١٤٨٣ الفقرة ١٤ المدة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ وقد كانت الحكومة العراقية مسؤولة عن هذا التوافق مع قرار مجلس الأمن.

وقد طبقت هذه الإجراءات وفقا للمعايير الدولية حول الخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ ذات العلاقة:

الالتزامات في تنفيذ الإجراءات الموافق عليها بخصوص المعلومات المالية كذلك وفقا لمعايير منظمة الانتوساي بشأن التدقيق الحكومي .

إن كفاية هذه الإجراءات هي مسؤولية الأطراف المحددين في هذا التقرير و عليه لم يقدم أي إقرار بخصوص كفاية هذه الإجراءات المدرجة في الملحق أ لا لغرض هذا التقرير أو لأي غرض آخر.

١ - ضوابط الرقابة الداخلية الرئيسية في الوزارات العراقية بخصوص إنفاق صندوق تنمية العراق

١-١ الإجراءات

لقد وثقنا ضوابط الرقابة الداخلية الرئيسية والمنفذة من قبل الوزارات العراقية والمصممة لكي تضمن بأن إنفاق الصندوق قد استخدم في الغرض المطلوب وتتكون الوزارات العراقية من وزارات و منظمات حكومية مسؤولة عن تنفيذ البرامج لأي من المدفوعات التي قدمها الصندوق.

ضوابط الرقابة الداخلية

الضوابط الرقابية على مدفوعات الصندوق

١-١-١ أعدت الموازنة العراقية لسنة ٢٠٠٥ باستخدام أنظمة ونماذج مستخدمة مسبقاً في الميزانية العراقية كانت قد أعدتها كل وزارة عراقية وقد تم فحص الموازنة المقترحة من قبل كادر أداري من وزارتي المالية والتخطيط وتمت المصادقة عليها من قبل الحكومة العراقية خلال شهر شباط ٢٠٠٥.

٢-١-١ أصدرت الموازنة العراقية لسنة ٢٠٠٥ وقدمت إلى الوزارات العراقية خلال شهر نيسان ٢٠٠٥.

٣-١-١ نظراً لخل سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ فقد نقلنا سلطة الصندوق إلى الحكومة العراقية.

٤-١-١ للبنك المركزي العراقي تحويل التوقيع على حسابات الصندوق في بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك وتكون عمليات الدفع عن طريق تعليمات مكتوبة من وزارة المالية.

٥-١-١ تحول أموال صندوق تنمية العراق إلى وزارة المالية بموجب خطابات مخولة من رئيس الوزراء ووزير المالية و يجب أن تكون هذه الخطابات مستندة على المتطلبات النقدية الموضوعة لجميع الوزارات العراقية للشهر المقبل وكما أعدته وزارة المالية.

٦-١-١ ليس بإمكان النظام المصرفي العراقي تنفيذ عملية التحويل البرقي لخطابات الاعتمادات المستندية وغير القابلة للنقض إلى المجهزين الدوليين وعليه تجري عملية المدفوعات الدولية و من الصندوق بالنيابة عن الوزارات العراقية وتفيد مقابل ميزانياتهم وتكون جميع المدفوعات الدولية خاضعة لمصادقة وزارة المالية .

٧-١-١ أن الإنفاق على خطابات الاعتماد المستندية يتم ترويجها من قبل بنك التجارة العراقي وتنظم بواسطة بنك جي بي مورغان.

٨-١-١ بموجب التعليمات التي أصدرتها وزارة المالية في ١٥ حزيران ٢٠٠٤ انشأ حساب فرعي للصندوق في بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك وتديره وكالات أمريكية ومنها مكتب المشاريع والتعاقد ومكتب إدارة وإعادة أعمار العراق والقيادة التعاقدية المشتركة/العراق دائرة المراقب JASG، مكتب الإنفاق الخاص بصندوق تنمية العراق ووكالة إدارة عقود الدفاع ووحدات الجيش الأمريكي لمهندسي قوات التحالف وتشرف عليها وزارة المالية لغرض تسهيل المدفوعات للعقود الموقعة من سلطة الائتلاف السابقة والمدفوعات اللاحقة والمطلوبة حتى ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. وكان

على وزارة المالية المصادقة على تغييرات العقود والعقود اللاحقة وعلى البنك المركزي العراقي أن يدفع مستحقات العقود التي تنظمها وكالات الولايات المتحدة وتخضع إلى المصادقة المسبقة من قبل وزارة المالية.

الضوابط الرقابية حول المدفوعات من قبل الوزارات العراقية

- ٩-١-١ تعد وزارة المالية مسؤولة عن توزيع أموال الصندوق إلى الوزارات العراقية والخزائن الإقليمية شهريا طبقا لمتطلباتهم النقدية للشهر المقبل أما متطلبات التمويل الإضافية لتحويل دائرة الموازنة لوزارة المالية.
- ١٠-١-١ على الوزارات العراقية والخزائن الإقليمية إعداد ميزان مراجعة شهريا كذلك تقارير بالإيرادات والمدفوعات وتقرير بالمشاريع والخدمات ومطابقة كشف المصرف وتقديم هذه التقارير إلى قسم توحيد التقارير في وزارة المالية لغرض الفحص والاطلاع .
- ١١-١-١ تتطلب عقود البضائع والخدمات مستويات مختلفة وتحويلها طبقا لقيمتها ويتم الشروع بعملية تقديم العطاء للعقود التي تصل قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي أي (٣٤٢٥٠ \$) في حين تم الحصول على اقل ثلاث عروض يصادق على مقدم العطاء الذي يرسو عليه من قبل لجنة مختصة ويحول من مسؤول القسم وبعد المناقصة العامة للعقود التي تصل قيمتها إلى (٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي أي ٣٤,٢٥٠ \$).
- ١٢-١-١ تعين اللجنة الفنية والمالية العرض عن طريق الوزارة المعنية ويصادق العرض الذي يتم اختياره من مسؤول القسم ونائب الوزير أو الوزير اعتمادا على قيمة العقد.
- ١٣-١-١ عينت لجنة وزارية تنفيذية برئاسة دكتور احمد الجلبي نائب رئيس الوزراء في نيسان ٢٠٠٥ للإشراف والمصادقة على العقود التي تتجاوز قيمتها ٣٠٠٠,٠٠٠ \$ لجميع الوزارات العراقية.
- ١٤-١-١ تستحصل خطابات الضمان من متعاقدى الوزارة لكي تضمن في حالة عدم التنفيذ انه بإمكان الوزارة تغطية التكاليف الإدارية والغرامات .
- ١٥-١-١ تجري عملية المدفوعات النهائية للمتعاقدين بعد استلام البضائع أو اكتمال الخدمات و مصادق عليها من الوزارة ذات العلاقة.
- ١٦-١-١ تخضع الوزارات العراقية المستقلة و ١٥ خزانة إقليمية إلى إجراءات تدقيقية من خلال المهام التدقيقية لوزارة المالية (والذي يتضمن ما يفوق ٦٠ مدقق) وكذلك أكثر من (٨٠٠ مدقق) من ديوان الرقابة المالية.

النتائج

يشار إلى النتائج في الفصل ٢ و ٣ للأعمال الرقابية الداخلية- اختيارها ونتائجها.

٢- المسحوبات من صندوق تنمية العراق

الإجراءات

لقد زرنا وزارة المالية وكذلك ٥ وزارات عراقية وهي: (وزارة النفط والتجارة والكهرباء والأمن القومي والدفاع ووزارة الإسكان و الأعمار) وكذلك الحكومة الإقليمية الكردية وأجرينا مقارنة للمبالغ المحولة من الصندوق إلى وزارة المالية والسجلات الحسابية للوزارات العراقية وقد اختارت وزارة المالية الوزارات العراقية التي خصعت للزيادة لغرض تنفيذ إجراءاتنا.

النتائج

المبالغ المحولة من الصندوق إلى وزارة المالية

٢-١-١

وجدنا بان مبالغ الصندوق قد سحبت إلى وزارة المالية بموجب خطابات طلب تمويل موقع من رئيس الوزراء و وزير المالية.

كذلك وجدنا بان هذه الخطابات قد استندت على المتطلبات النقدية للوزارات العراقية كما حددته وزارة المالية للشهر اللاحق.

٢-١-٢

وفيما يلي مدفوعات الصندوق المباشرة وغير المباشرة إلى الوزارة للمدة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥:

وزارة المالية

٤٥١,٢٥٧,٩٥٣	نيسان
١,٤٩٧,٦٠٠,٠٠٠	أيار
٥٠٢,٤٠٠,٠٠٠	حزيران

خزانة البنك المركزي العراقي

١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	كانون الثاني	دولار
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	شباط	
٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	نيسان	
٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	أيار	
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	حزيران	

.....
٧,٠٠١,٢٥٧,٩٥٣ دولار

لقد وجدنا بأن مدفوعات البنك المركزي العراقي قد وضعت في حسابات بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وبالดอลลาร์ الأمريكي. حيث دفع البنك المركزي دفعات مقدمة معادة بقيمة ٤,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار إلى وزارة المالية ونيابة عن الصندوق وذلك خلال المدة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥. وبناء على طلب وزارة المالية فقد أغلق حساب الصندوق في البنك المركزي/بغداد في شهر نيسان ٢٠٠٥ ورحلت الميزانية المتبقية والتي تصل قيمتها ٤٥١,٢٥٧,٩٥٣ دولار إلى وزارة المالية.

٣-١-٢

وقد وجدنا بأن المقبوضات النقدية حسب السجلات الحسابية لوزارة المالية للمدة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ كانت كما يلي:

كانون الثاني	
شباط	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
آذار	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
نيسان	٤٥١,٢٥٧,٩٥٣
أيار	١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
حزيران	١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠
	<u>\$٦,٦٠١,٢٥٧,٩٥٣</u>

وكما لوحظ في تقريرنا للنتائج الفعلية بخصوص المسحوبات للفترة إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤، فقد تضمنت المقبوضات النقدية لوزارة المالية لسنة ٢٠٠٤ مبلغاً قدره ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار مستلم من خزانة البنك المركزي العراقي في كانون الأول ٢٠٠٤ والذي أعيدت من الصندوق إلى حساب البنك المركزي في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وذلك في كانون الثاني ٢٠٠٥. إضافة إلى ذلك فقد وجدنا بأنه خلال المدة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥.

استلمت وزارة المالية من خزانة البنك المركزي العراقي سلفاً ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار بزيادة في المدفوعات من الصندوق إلى خزانة البنك وكذلك فقد طابقت هذه المسحوبات مع كشوفات البنك لحسابات وزارة المالية بالدينار والدولار ومع سجلات البنك المركزي العراقي.

إجراءات التحويل من وزارة المالية إلى الوزارات الأخرى:

٤-١-٢

أشرنا إلى أن قسم الإدارة النقدية قد انشأ في شباط ٢٠٠٥ لغرض تحسين إجراءات الرقابة الداخلية على صندوق تنمية العراق وقد أعلمتنا وزارة المالية انه بسبب نجاح هذا القسم فقد عين مسؤولة مديراً عاماً لقسم المحاسبة في وزارة المالية في حزيران ٢٠٠٥ لاحتظنا نتيجة هذا التعيين تحسناً في تطبيق الرقابة الداخلية وانخفاض فترة إعداد التقرير الشهرية للقسم

المحاسبي إلى كل شهرين تقريبا لذا فان الموقف النقدي الحالي لكل وزارة عراقية قد اطلعت عليه وزارة المالية قبل منح أي مصادقة تمويلية.

٥-١-٢

وجدنا بأن وزارة المالية قدمت حواسب قائمة بذاتها (مستقلة) وجداول إلكترونية بسيطة (spread sheet) وتقارير يومية التي تسلط الضوء على الاختلافات الرئيسية بين الميزانية التقديرية والتمويل الفعلي لجميع الوزارات العراقية

٦-١-٢

وجدنا بأن اموال الصندوق المستلمة من وزارة المالية قد وزعت الى جميع الوزارات العراقية الاخرى حسب متطلباتها النقدية الشهرية.

٧-١-٢

وجدنا ان المطابقة بين المبالغ المحولة من وزارة المالية والمبالغ المستلمة من الوزارات العراقية التي خضعت للزيارة قد اعدتها وزارة المالية.

وقد وردتنا معلومات بأن قسم توحيد البيانات التابع لوزارة المالية يحقق في الفقرات غير المطابقة والأخطاء المحاسبية.

٨-١-٢

لقد اعدنا اجراءات المطابقة بين وزارة المالية والوزارات العراقية التي خضعت للزيارة باستثناء وزارة الكهرباء وعلى الرغم من منعنا من الوصول الى السجلات المحاسبية لوزارة الكهرباء إلا اننا حصلنا على موجزا لمقبوضاتها .

وقد لاحظنا بأن إحدى المسحوبات والتي قيمتها ٦٠ مليار دينار عراقي (٤١,٠٩٥,٨٩٠ دولار أمريكي) لخطابات الاعتماد لم تسجلها وزارة الكهرباء وقد وردتنا معلومات بأن الوزارة لم تسجل المبالغ المتعلقة بتمويل خطاب الاعتماد.

مصروفات الصنوف لخطابات الاعتماد:

٩-١-٢

وردتنا معلومات من وزارة المالية بأن النظام المصرفي العراقي ليس لديه الإمكانية في تنفيذ التحويل البرقي لخطابات الاعتماد لصالح المجهزين الدوليين.

١٠-١-٢

لاحظنا بأنه أكثر من ٤٠٠ خطاب اعتماد بقيمة ١٢٢,١٤٧,٦٢١,١ دولار صافي الأموال المعادة قد دفعت عن طريق وكيل مخول لخطاب الاعتماد، بنك (JP MORGAN) للفترة من ١/كانون الثاني/٢٠٠٥ لغاية

١/حزيران/٢٠٠٥. المتبقي (٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار قد تم تحليلها في النقطة ٣-١-٣

قمنا بزيارة بنك التجارة العراقي لمقارنة نموذجنا لاعتماد مفتوح بقيمة ١٤٠١٢٨٩٦٩٨ دولار لوزارة المالية تحويل تمويل واستثمارات اعتمادات، عقود موقعة، دفعات، وصولات ووثائق أخرى متعلقة بها لاعتمادات

JP Morgan والتي تم توثيقها بشكل مناسب ولم نجد استثناءات.

١١-١-٢

في تقريرنا للنتائج الفعلية للمدة من ٣١ كانون الاول ٢٠٠٤ لاحظنا بأن خطابات الاعتماد قد فتحت مع ٣ بنوك لبنانية وخلال المدة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ لاحظنا عدم وجود ودائع لخطابات الاعتماد لتلك البنوك.

الحكومة الإقليمية الكردية:

(الإجراءات مستمرة، وتتمى النتائج في وقت لاحق).

٣- مسحوبات الوزارات العراقية:

١-١-٣

نفذنا الاجراءات بشأن ملفات العقود في ٤ وزارات عراقية(النفط،التجارة،الكهرباء ووزارة الاعمار والإسكان). وقد تعذر وصولنا الى وزارتي الامن الوطني والدفاع ولم تنفذ الإجراءات على وزارة الداخلية بسبب قضايا امنية .

(الاجراءات مستمرة وتعد النتائج في وقت لاحق)

٤- المسحوبات للعقود التي تديرها وكالات امريكية:

١-٤

نبذة تاريخية

١-١-٤

بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ نقلت السلطة ورقابة حسابات صندوق تنمية العراق الى حكومة العراق، وخلال المدة من ٢٢ ايار ٢٠٠٣ ولغاية ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ وقعت سلطة الائتلاف المؤقتة عقودا يستحق بعضها الدفع بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ .

٢-١-٤

طبقا لمذكرة وزارة المالية(مذكرة وزارة المالية) في ١٥ حزيران ٢٠٠٤، فقد انشأ حساب فرعي لصندوق تنمية العراق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لتديره وكالات امريكية وتشرف عليها وزارة المالية لتسهيل المسحوبات للعقود الموقعة من سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة والمطلوب دفعها بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ . وتقدر الوكالات الأمريكية الالتزامات التعاقدية لهذه العقود لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٧٠،٠٨٠،٦٢١ دولار . (٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ تقدر بمبلغ ١،٣٨٦،١٨٠،٨٢٧ دولار).

٣-١-٤

خلال المدة من ٢٩ حزيران ٢٠٠٤ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ أودع المبلغ المقدر ٢,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار الى الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق من قبل الحكومة العراقية لغرض تمويل هذه العقود (المدة الى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ بدون مدفوعات اضافية).

٤-١-٤

وحسب مذكرة وزارة المالية اصبح العقد التي يديرها مكتب المشاريع والتعاقد بموجب مذكرة سلطة الائتلاف رقم ٤(العقود وإجراءات الضمان). علاوة على ذلك لا يمكن إنهاء او تعديل العقود من دون تحويل الحكومة العراقية كذلك لا يمكن توقيع عقود اضافية من دون تحويلها أيضا.

٥-١-٤

ينتهي التحويل للوكالات الأمريكية لإدارة هذه العقود، كما تنص عليه مذكرة وزارة المالية، في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ حيث تحول الادارة إلى الحكومة العراقية.

٦-١-٤

ومع تحديد انتهاء ادارة العقود في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥ أنشأت الوكالات الأمريكية لجنة لإدارة نقل المعلومات والوثائق من الوكالات الى الحكومة العراقية. وقد وردتنا معلومات بأن امورا قانونية معينة تتعلق بالتسليم المادي للوثائق من الوكالات الى الحكومة العراقية بحاجة الى حل.

٧-١-٤

في ١٨ نيسان ٢٠٠٥ عينت وكالة أمريكية وهي إدارة تعاقد مشتركة/العراق لتكون مسؤولة عن إدارة الحساب الفرعي للصندوق.

٨-١-٤

تكون هذه الإدارة التعاقدية في عملية تحديث جميع عقود الصندوق الممولة (فيما يتعلق باستلام البضائع وتقديم الخدمات والدفع للبائعين) لكن تضمن ان جميع العقود الممولة من الصندوق قد اكتملت وتم توثيقها. وتتوقع هذه الإدارة التعاقدية بأنه سوف يتم تحديث جميع ملفات العقود قبل ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥.

٩-١-٤

وفيما يلي المسحوبات التي تديرها دائرة مسحوبات صندوق تنمية العراق للمدة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥:

المبلغ	العقد	الوزارة
\$٢٠١٩٦٥١٠٨	اسلحة ومعدات	الامن القومي والدفاع
٣٥٥٠٦٧٦٦	اعمار البنية التحتية للنفط	النفط
١٨١٧١٦٨	اصلاح طارىء لخط الانابيب	النفط
٢٣٥٨٨٩٢٥	اعادة بناء محطات طاقة	الكهرباء

٨٦٣٤٩٣	برنامج النفط مقابل الغذاء: الشمالي	المالية
٣٤٦٧٠٠	برنامج النفط مقابل الغذاء: رقابة	المالية
٢٣٤٣٥١٧	النفط مقابل الغذاء: معدات	الزراعة
١٠٨٥١٤٢٤	مدفوعات صافية عن وزارات عراقية	وزارات مختلفة
٢٧٧٩٥١٥	برامج ١٠	وزارات مختلفة
٦٢٩١١٣	برنامج استجابة طوارئ القادة	وزارات مختلفة
٣٢٦٠٥٤٢٤	برنامج الاستجابة الاقليمية للطوارئ	وزارات مختلفة
٣٢٦٠٥٤٢٤		

وتتكون نماذجنا من ١٠ برامج تمويلية والتي تتضمن ٧٨% من قيمة المسحوبات للمدة من ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥.

٤-٢ الإجراءات:

وفيما يخص نماذجنا لمسحوبات العقد وجدنا بأن جميع الإجراءات الرقابية الرئيسة لموافقات التمويل قد اتبعت باستثناء ما يلي:

النتائج:

وجدنا ٨ حالات حينما لم يكن هنالك موافقة رسمية لتمويل العقود وأوامر العمل (قيمة العقد ٩٩,٦١٧,٥٣٦).

٤-٣ الإجراءات:

فيما يخص نماذجنا لمسحوبات العقد وجدنا بأن جميع الاعمال الرقابية الداخلية الرئيسة لتقديم العطاءات ومنح العقود التي تخصها المسحوبات قد اتبعت ما عدا الاستثناءات التالية:

٤-٣-١

لاحظنا بأن المدفوعات إلى فيالق المهندسين في الجيش الأمريكي محولة من سلطة الائتلاف السابقة عن طريق سلسلة من مذكرات التفاهم. وبموجب هذه المذكرات فقد استخدمت هذه الفيالق أموال الصندوق من اجل عقود وافق عليها مدير سلطة الائتلاف والكلفة الإدارية لهذه العقود. وقد وجدنا ٤ حالات حيث كانت مسحوبات مباشرة ودفعات مقدمة قد خصصت لهذه الفيالق لغرض تجديد البنى التحتية النفطية والمقدرة بمبلغ ٣٥,٥٠٦,٧٦٦ دولار وتجديد الكهرباء العراقية بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ودفعة معادة بقيمة ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار. وقد لاحظنا بأن مدفوعات البنى التحتية النفطية قد خصصت إلى هذه الفيالق على أساس مذكرة التفاهم وأوامر الدفع الموقعة من مراقب صندوق تنمية العراق ومستول العقود ووكالة تدقيق عقود الدفاع وليس على أساس عقد أو أمر نافذ أو إشعار المستلم للقائمة والبضائع. كذلك لاحظنا بأن مدفوعات الكهرباء العراقية كانت على أساس مذكرات وافقت عليها وكالات أمريكية والحكومة العراقية وقد استلمنا تأكيداً من الفيالق لمبالغ الصندوق المستلمة خلال الفترة الحالية. وفي عام ٢٠٠٤ مول عقد الفيالق بمبلغ من الصندوق وقدره ٥,٦٨٧,٩٦٠ دولار ومن ثم تغير الممول من الصندوق إلى مصادر أخرى. وقد وردتنا معلومات بأن هذا المبلغ سوف يعاد إلى الصندوق ولغاية تاريخ هذا التقرير، فان هذه الفيالق لم تعد تمويل الصندوق بهذا المبلغ مرة أخرى.

٤-٣-٢

وقد وجدنا ١٠ حالات تم ادارة العقود فيها باستخدام ضوابط المناقصات الاتحادية وهي معاكسة لضوابط مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٤ وكانت قيمة هذه العقود ٣،٤٨٣،٩٨١ دولار وقد اعلمتنا ادارة العقود المشتركة ان الضوابط الاتحادية اكثر فهما بالنسبة لضوابط العقود.

٤-٣-٣

وجدنا حالتين حيث انتهى الوقت المحدد لإنجاز العمل دون توثيق يدعم اسباب التأخير او تحديد تاريخ اخر للإنجاز. في احدى هذه الحالات كان يمكن فرض غرامة تأخيرية على المقاول قدرها \$ ٤٩٢،٠٠٠ بسبب التأخر في تسليم البضائع. ولم يوضع شرط الغرامة حيز التنفيذ ولم يكن هناك تبرير مكتوب لعدم تنفيذ شرط الغرامة موثق في ملف العقد.

٤-٣-٤

وجدنا ٣ حالات دفع فيها المتعاقدون اكثر بسبب دفع القوائم مرتين وكانت قيمة هذه المدفوعات الزائدة \$ ٣،٤٨٣،٩٨١ وقد تم إعادة تمويل هذه المدفوعات من صندوق تنمية العراق أو طلبات الدفع المعدلة.

٤-٣-٥

وجدنا ٦ حالات حيث اجري تعديلا على عقود (قيمة كل عقد ٣٣٥،٠٧٤،٩٣ دولار) وذلك بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ من دون كما هو مطلوب من قبل الوزارات العراقية ذات العلاقة وقد نتج عن ٣ قضايا انخفاض لقيمة العقد بمبلغ ٣،٩٢٣،٠٣١ دولار. في حين نتج عن الثلاث قضايا الأخرى تغيرا في الخدمات المقدمة وفي موقع المشاريع.

٤-٣-٦

وجدنا حالة لم نحصل فيها على وثائق الزيادة أو الإحالة كما تطلبه المذكرة رقم (٤) لسلطة التحالف وعليه لم نتمكن من تحديد إذا كان العقد قد منح على أساس تنافسي والذي كان بقيمة ٢،٥٠٠،٠٠٠ دولار وقد وقع هذا العقد في تموز ٢٠٠٤ بعد نقل السلطة إلى الحكومة العراقية وقد اجري تعديلا على العقد في أيلول ٢٠٠٤ واصبح بقيمة ٨،٣٤٧،٣٩٠ دولار وقد صادقت وزارة المالية على قيمة العقد الكلي إلى جانب ١٥ عقد آخر كما هو موضح في الفقرة ٧-٤-٣ أدناه.

٤-٣-٧

في تقريرنا للنتائج الحقيقية فيما يتعلق بالمسحوبات للفترة إلى غاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ إذ لاحظنا بأن ٢٣ عقد بقيمة ٨٦،٦٩٥،٢٠٦ دولار قد وقعت أو تم تعديلها بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، رغم أن العقود و التعديلات لم توقع من قبل جهات مخولة، خلال نيسان ٢٠٠٥ تمت الموافقة على ١٦ عقد بقيمة إجمالية بلغت ٨٢،٧٠٩،٧٠٥ دولار من قبل وزارة المالية. لقد علمنا بأن العقود المتبقية قد ألغيت أو تم تمويلها من مصادر بديلة.

٤-٣-٨

في تقريرنا للنتائج الحقيقية بخصوص المسحوبات للفترة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ فوجدنا ٦ حالات تعاقدية لم
نتمكن من تحديدها وخلال إجراءنا للفترة الحالية تم تزويدنا باثنين من العقود المفقودة ولاحظنا بأن واحدا من هذه
العقود لا يحتوي دليلا للمراقبة في ملف العقد.

٤-٤ الإجراءات

لقد وجدنا في نموذجنا لمسحوبات العقد بأن قوائم الشراء قد تم التوقيع عليها و الموافقة عليها من قبل شخص مخول وفقا
لمذكرة CPA رقم ٤ ما عدا الاستثناءات التالية:

١-٤-٤

وجدنا أن ١٣ حالة من قوائم الشراء غير موجودة في ملف العقد وهي بمبلغ (٢٥,٠٩٥,٠١٦ دولار).

٥-٤ الإجراءات

في نموذجنا لمسحوبات العقود وجدنا مستندات دعم كافية للبضائع المستلمة او الاستدلال بخدمات مقدمة مسا عدا
الاستثناءات التالية :

١-٥-٤

وجدنا حالة واحدة حيث كانت المستندات محفظا بها في ملف العقد وغير منظمة وكتيجة لهذا كنا غير قادرين على
تحديد كفاءة التوثيق الذي يدعم هذه الحالة (وقد بلغت المسحوبات ١٢,٠٦٤,٣٤٧ دولار).

٦-٤ الالتزامات التعاقدية

١-٦-٤

خلال مسيرة إجراءنا وجدنا أن عددا من حالات عدم الدقة في بيانات عائدات الالتزامات التعاقدية للحساب الفرعي
لـ DFI لتمويل العقود:

إذ تم اختصار بيانات الالتزامات المالية التعاقدية كالتالي:

التفاصيل	عدد العقود	الالتزامات
عقود مفتوحة بالتزامات متأخرة	٦١٨	٣٥٥٨٨٥٧٦٩,٠٠
عقود مغلقة بالتزامات متأخرة	١١١٢	٥٦٧٠٤٩١٢٠
عقود مفتوحة بدفعات زائدة	٧٩	٣٨٠١٧٩١١-
عقود مغلقة بدفعات زائدة	١٧٣	١٤٨٣٦٣٥٧-
	١٩٨٢	٨٧٠٠٨٠٦٢١

٢-٦-٤

لقد أكدنا نمودجا من ١٧ عقد مفتوح مع التزامات متأخرة حسب قاعدة بيانات وقد بلغت ٢١٦,٧٤٤,٨٠٠ دولار
ملفات العقد. إذ وجدنا بأن الالتزامات المتأخرة مبالغ فيها بمقدار (١٢٨,١٠٤,٠٨٨ دولار).

٣-٦-٤

لقد أكدنا نموذجاً من ١١ عقد مغلق مع التزامات متأخرة حسب قاعدة بيانات وقد بلغت ٣٨٩،٨٨٧،٨٨٣ دولار للملفات العقد. كما وجدنا بأنه لا يوجد التزامات متأخرة و طبقاً لهذا فإنه من غير المحتمل وجود التزامات متأخرة لأي عقد مغلق.

٤-٦-٤

لقد أكدنا نموذجاً من ٦ عقود مفتوحة ومغلقة مع مدفوعات إضافية حسب قاعدة بيانات وقد بلغت ٤٤،٣٢٤،٥٧٨ دولار للملفات العقد. وجدنا مدفوعات إضافية بلغت ١،٢٤٦،٠٦٠ دولار لعقدين مغلقين ولم يكن هناك التزامات متأخرة لهذه المدفوعات الإضافية المتبقية ٤٢،٨٩٨،٥١٨ دولار.

٥-٦-٤

خلال إجراءاتنا المتفق عليها على المسحوبات وجدنا ١٧ حالة بلغت فيها الالتزامات التعاقدية المتأخرة للعقود ٨٠،٥٠٨،٤٨٩ دولار لم تتضمن في قاعدة البيانات.

٦-٦-٤

خلال إجراءاتنا المتفق عليها عن المسحوبات أعلمتنا مجموعة التسليح الهندسي الأمريكية (USACE) للالتزامات التعاقدية المتأخرة تحت مذكرة التفاهم والبالغة ١٨٠،٧٨٩،٥٠٥ دولار لاستيرادات الوقود ومشاريع إعادة أعمار المنشآت النفطية. لقد وجدنا بأن قاعدة البيانات لم تتضمن أي التزامات لـ (USACE) لهذا المبلغ. إن الوكالات الأمريكية غير مدركة لتلك الالتزامات المتأخرة وإلى حين صدور التقرير تجري قيادة التعاقد المشتركة للعراق (JCC-I) حالياً تحقيقاً لهذه القضية.

٧-٦-٤

لقد أعلمتنا قيادة التعاقد المشتركة للعراق (JCC-I) أنهم بخصوص عملية مراجعة قاعدة بيانات الالتزامات التعاقدية المتأخرة ومن المتوقع إنهاء إجراءاتهم قبل ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ كما أعلمنا لاحقاً بأن قاعدة البيانات المحاسبية للـ (DFI) سوف لن تتم مطابقتها مع قاعدة البيانات التعاقدية.

٧-٤ برنامج الاستجابة الطوارئ للقادة (CERP)

لقد أنجزنا الإجراءات على برنامج (CERP) مع اثنان من مصادر التمويل وتمويل (DFI) والأموال المستلمة قبل ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ من الحكومة العراقية .

الإجراءات:

١-٧-٤

خلال مدة إجراءاتنا حول تمويل (DFI) لبرنامج (CERP) إذ لاحظنا ما يلي:

للفترة من البداية ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ بلغت ٣٥٦،٨٧٦،٧٢٤ دولار سحبت لبرنامج (CERP) وان أكثر من ٧ مليون دولار موجودة لقوات الائتلاف المنتشرة في العراق لتمويل المشاريع المستمرة إلى حين إعداد هذا التقرير.

لقد أجرينا فحصا على ٢٤% من برنامج الـ (CERP) الخاصة بمسحوباته منذ البداية والتي تم فحص ٣% خلال المدة الحالية فعلى سبيل المثال لقد طلبنا ملفات عقود ٢٦ سحبة.

لاحظنا في تقريرنا عن النتائج الحقيقية الخاصة بالإنفاقات للفترة من ٢٩ حزيران ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ بأنه لم يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات مسحوبات برنامج (CERP) (DFI) من قبل قوات التحالف. خلال إجرائنا للفترة الحالية أعلمتنا قوات التحالف ومكتب مسحوبات DFI بأن قاعدة البيانات لم تعد لحد الآن.

النتائج:

٢-٧-٤

وجدنا حالة واحدة لم تتمكن فيها من الحصول لا على قائمة شراء ولا على أمر دفع لمبلغ (٦٨٠,٠١٠ \$).

٣-٧-٤

وجدنا عشرة حالات لم تتمكن فيها من الحصول على دليل موثق يثبت بأن ثلاث عطاءات تم الحصول عليها أو تبرير منح عقد على أساس غير تنافسي لعقود بأكثر من ١٠,٠٠٠ دولار من (القيمة الإجمالية للعقد والبالغة (٣,٣٨٧,٥٦٠ دولار).

٤-٧-٤

لقد وجدنا حالة واحدة لم يحدد فيها ملف العقد وكان (المسحوب الإجمالي حوالي ٢٠٠,٠٠٠ دولار)

الإجراءات:

لقد لاحظنا خلال إجرائنا عن برنامج الـ (CERP) الذي تموله الحكومة العراقية ما يلي:

النتائج:

لقد وجدنا بأن هنالك قائمة مسحوبات برنامج (CERP) الخاص بالحكومة العراقية المؤقتة IIG احتفظت بها قوات التحالف.

خلال الفترة من ٢٩ حزيران ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ تم تحويل مبلغ ١٣٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار من قبل الحكومة العراقية إلى قوات التحالف لتمويل برنامج (CERP) من هذا المبلغ تم أنفاق (٩٩,٩٦٦,٨٠٧ دولار) على مشاريع برنامج الـ (CERP) J من هذا المبلغ تم سحبها على مشاريع IIG CE كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٥. لقد فحصنا ٤٧% من مسحوبات برنامج (IIG) وقد طلبنا ملفات نماذج لـ ٣٠ سحبة ولاحظنا الاستثناءات التالية :

٥-٧-٤

وجدنا حالة واحدة تم دفع مبلغ العقد كاملا مقدما لم تتضمن تقارير تقدم كما مطلوب في العقد والبالغ قيمته

. ٢,٢٠٠,٠٠٠

٦-٧-٤

لم يتم تزويدنا بملفات ٤ عقود (إجمالي مسحوباً ٢٨٥،٢٢٩ دولار) .

٧-٧-٤

وجدنا ١١ حالة لم تتمكن فيها من الحصول على دليل موثق يثبت إنه تم تقديم ٣ عروض أو تبرير إحالة العقد على أساس غير تنافسي لعقود تجاوزت قيمتها ١٠،٠٠٠ دولار (من القيمة الإجمالية ل ٩٦٧،٢٣٦،٥ دولار) .

٨-٧-٤

وجدنا حالتان لم تحدد فيها العقود في ملف العقد (إجمالي المسحوبات ٦٣٦،٧٤٠ دولار) .

٨-٤ برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة (RRRP)

الإجراءات:

خلال سير إجراءاتنا عن برنامج (RRRP) لاحظنا التالي:

١-٨-٤

للفترة منذ البداية لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ تم سحب ٣٧٩،٨٢٤،٥٥٢ دولار لبرنامج (RRRP) والذي علمنا بأنه لا تزال أكثر من ٢ مليون دولار لدى عملاء الأنفاق المنتشرين في العراق لتمويل العقود المستمرة . وقد فحصنا ٥٩% من نفقات برنامج (RRRP) منذ البداية، والذي تم فحص ٢٠% منه خلال الفترة الحالية ولقد طالبنا بملفات عقود ٣٣ سحبة.

٢-٨-٤

كما لاحظنا في تقريرنا عن النتائج الحالية المتعلقة بالمسحوبات للفترة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ بأن الوكالات الأمريكية لم تحتفظ بقاعدة بيانات مسحوبات برنامج (RRRP).

النتائج:

٣-٨-٤

وجدنا حالة تم فيها احتساب النفقات مرتان، وتم إنقاصها بشكل خاطئ. ميزانية مسحوبات وكيل الانفاق والبالغة ٦١،٣٢٥ دولار.

٤-٨-٤

لاحظنا وجود حالة واحدة حيث لم يرفق مع السحبة قائمة دفع بقيمة ٢٦٦،٢٨٠ دولار.

٥-٨-٤

وجدنا ١٦ حالة سحب لم يرفق معها قوائم بقيمة ٢٨٢،٣٤٣،٢ دولار.

٦-٨-٤

وجدنا ٣ حالات لم تتمكن فيها من الحصول على دليل موثق بأنه تم تقديم ٣ عروض أو تبرير إحالة عقد على أساس غير تنافسي للعقود التي تم فحصها (وكانت قيمة العقد الإجمالية ٤،٥١٥،٨٦١ دولار).

٧-٨-٤

وجدنا ٢٤ حالة حيث المسحوبات لم تحتوي على إشعارات استلام البضائع مرفقة والبالغ قيمتها ٢٥٦،٦٠٠،٤٤ دولار.

٨-٨-٤

وجدنا ٣١ حالة سحب لم ترفق بها عقود مرفقة بقيمة ٦٥٩،٥٥٠،٢٥٠ دولار.

٩-٨-٤

لم يتم تزويدنا بملفات ١٥ عقد تم اختيارها بقيمة أنفاق إجمالية تبلغ ٣٩١،٥٩٩،٤٤ دولار.

١٠-٨-٤

لقد أعلننا المفتش العام الخاص لمكتب إعادة أعمار العراق بان هنالك عدة تحقيقات جارية عن برنامج (RRRP) وبرنامج (CERP) ووكلاء الإنفاق والتي لا يمكن كشف تفاصيلها لاسباب أمنية.

حيث أن الإجراءات المذكورة أعلاه لا تشكل عملية تدقيق أو مراجعة وفقا للمعايير الدولية للرقابة أو المعايير الدولية لالتزامات المراجعة لذلك لم نعبر عن أي تأكيد عن المسحوبات للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ أو هل أجرينا إجراءات إضافية وكذلك وجود أمور أخرى جذبت انتباهنا و يجب أعداد تقرير عنها وتقديمه لكم.

لقد أجرينا فحصا على كشف الواردات والمدفوعات النقدية الخاص بصندوق تنمية العراق للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ سوية مع تقرير التدقيق الصادر في ٢٩ ايلول ٢٠٠٥ . لقد أوضحنا رأينا التدقيقي عن الإحاطة التامة بالواردات النقدية وكذلك أوضحنا رأينا التدقيقي عن الإحاطة التامة بمبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية وبالإضافة إلى ذلك أوضحنا رأينا التدقيقي حول تكامل ودقة الالتزامات المالية التعاقدية.

يقصد هذا التقرير فقط أعلام واستخدام الحكومة العراقية ومجلس المشورة والرقابة الدولي لصندوق تنمية العراق كما انه لم يقصد به، و يجب أن لا يكون ولا يستخدم أو يعتمد عليه أي شخص عدا هذه الجهات المحددة. كذلك يعد هذا التقرير سجلا عاما وتوزيعه ليس محمدا. نحن لا نقبل أو نتحمل المسؤولية لأي غرض أو لأي شخص يعرض عليه هذا الكشف أو اصبح في أيدي أمينة ستتداوله حيث ستم الموافقة على ذلك كتابة.

الملحق أ

طبقا لخطاب الالتزام الصادر في ١٦ تموز ٢٠٠٥ أن الإجراءات التي يجب أن تطبق على المسحوبات للموارد كما يلي:

١- توثيق الإجراءات الرقابية الداخلية الأساسية بناء على تصميم الوزارات العراقية للتأكد من أن المسحوبات من صندوق تنمية العراق تستخدم كما محدد لها .

٢- مقارنة المبالغ المحولة من صندوق تنمية العراق **DFI** إلى السجلات المحاسبية وتقرير لأي استثناءات ملحوظة .

٣- كنموذج (الهدف: سوف في مرحلة مستقبلية) لمسحوبات الوزارات العراقية التي تم زيارتها وإنجاز العمل التالي:
١-٣

تحديد أن كانت الإجراءات الرقابية الداخلية الأساسية المعدة من قبل الوزارات العراقية للموافقة، المناقصة، واحالة العقود للسجلات المتعلقة بما قد اتبعت.

٢-٣

ملاحظة أن كانت العقود وقوائم الشراء موقعة وموافق عليها من قبل شخص مخول طبقا لسياسات وإجراءات الوزارات العراقية.

٣-٣

مقارنة النفقات بمحاضر البضائع المستلمة أو أي توثيق دعم للاستدلال على الخدمات المقدمة .

٤- كنموذج على المسحوبات للعقود التي أدارتها الوكالات الأمريكية في بغداد مستخدمة أموال صندوق تنمية العراق (برنامجي **CERP** و **RRRP** والعقود الموقعة قبل ٢٩ حزيران ٢٠٠٤) إنجاز الإجراءات التالية:

١-٤

تحديد أن كانت الإجراءات الرقابية المعدة من قبل مكتب المشاريع و التعاقد **PCO** للموافقة على العقود وتقديم العطاءات ومنح العقود التي تتعلق بما السحبات قد اتبعت.

٢-٤

ملاحظة أن كانت العقود وقوائم الشراء موقعة وموافق عليها من قبل شخص مخول وفقا للسياسات والإجراءات الخاصة بمكتب المشاريع

و التعاقد **PCO** .

٣-٤

مقارنة النفقات بمحاضر البضائع المستلمة أو توثيق داعم للأستدلال على الخدمات المقدمة.